

تقرير ما ورد في التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي عن لبنان، يعيد طرح بعض الأفكار التي طرحها الوزير السابق شريك نحاس في مناسبات عدّة، ولا سيما في أثناء مناقشة مشروع موازنة عام 2010 في مجلس الوزراء، وكذلك في خضم معركة تصحيح الأجور في القطاع الخاص... الصندوق، يتحدث عن تعديل النموذج الاقتصادي عبر زيادة الإنفاق الاجتماعي والراسمالي، وفرض الضرائب على الربوع العقارية والأرباح... يعلّق نحاس أن «صندوق النقد يطرح برنامجاً تقدّمياً أكثر من الأحزاب اللبنانية التي تعدّ نفسها تقدّمية واشتراكية وإصلاحية وذات خلفية اجتماعية»

شريك نحاس: صندوق النقد «تقدّمياً» أكثر من الأحزاب

محمد وهبة

أورد صندوق النقد الدولي في تقريره الأولي الصادر في الشهر الماضي في إطار «المادة الرابعة» مجموعة من الملاحظات والتوصيات. بعضها، أو ما يشبه بعضها، سبق أن طرحه الوزير السابق شريك نحاس، عندما كان وزيراً للعمل، وقبل ذلك وزيراً للاتصالات، ولا سيما مشروع التغطية الصحية الشاملة الممولة من الضرائب بدلاً من الاشتراكات، بما يتناسب مع أهداف خلق فرص عمل ذات قيمة مرتفعة توقف هجرة الأدمغة وتحفّز النمو... هذا الطرح، مع ما تضمنه من اقتراح تعديلات جوهرية في النظام الضريبي باتجاه استهداف الريع والأرباح بدلاً من الاستهلاك، أدى إلى استبعاده عن الوزارة.

الصندوق يعيد طرح هذه القضايا بلهجة «ديبلوماسية» مختلفة، لكنها تفتح باب النقاش مجدداً عن مستوى وحجم الإصلاحات المطلوبة والهدف منها، إلا أن تنفيذ هذه الأفكار «الجيدة» يتطلب «الحذّ الأدنى من الاستقرار السياسي» وفق الخبير الاقتصادي غسان حاصباني، و«التوافق السياسي» بحسب الخبير الاقتصادي غازي وزني، فيما يصف نحاس تقرير الصندوق بأنه «برنامج تقدّمياً»، لافتاً إلى أنه «عند مقارنته بالبرامج المطروحة من الأحزاب اللبنانية والأطراف الفاعلة في لبنان، لا يمكن إلا أن نرى أنه تقدّم عليها جميعاً. هذا برنامج تقدمي واشتراكي بالنسبة إلى اللبنانيين، إلا أنه برنامج يجابه في لبنان منذ فترة طويلة».

يشير الصندوق إلى مزاحمة بين الإنفاق على كلفة الدين العام وبين الإنفاق الاجتماعي والاستثمار الحكومي (هيلم الموسوي)



البرنامج المقترح

يتحدّث صندوق النقد الدولي عن حاجة لبنان إلى تعديل نموذجه الاقتصادي، مشيراً إلى متطلبات إجراء «تغييرات حاسمة على صعيد السياسات المطلوبة لتقوية الثقة، التي لا يمكن الحصول عليها مجاناً في ظل الأوضاع الحالية». المؤشرات التي تبرز هذه الوجهة مستقاة من الخلاصة الآتية: «المحفّزات التقليدية للاقتصاد اللبناني فشلت في تأمين نمو جيد»، لذلك، فإن الحاجة باتت ملحة من أجل «خلق نموذج للنمو الاقتصادي، ديناميكي وشامل وأقل هشاشة». فما بات واضحاً اليوم هو أن الاقتصاد اللبناني يفقد تنافسيته. يشير الصندوق إلى أنه يمكن تفسير هذا الأمر، جزئياً، من خلال «ضعف الخدمات الرسمية، وضعف شبكات الأمان الاجتماعي، وإن وقف هجرة الأدمغة يتطلب تأمين الخدمات الأساسية وشبكات أمان اجتماعي تكون تزيهه وموثوقاً بها».

إذا، أصبحت التوجهات المستقبلية تتطلب تغييراً جذرياً. بعزو وزني ذلك إلى «المخاطر الكبيرة التي تواجه اقتصاد لبنان، وخصوصاً التحديات الاستثنائية والنمو المخيب، كما ورد في تقرير صندوق النقد. هذه التحديات هي اجتماعية ومالية واقتصادية وسياسية، وقد أوجبت على الصندوق أن يأخذ بالاعتبار مشاكل سوق العمل وزيادة معدلات الفقر والبطالة وتفاقمها ارتباطاً

الاستثماري المحلي والأجنبي تخلق حكماً فرص عمل، وهو الأمر الذي يؤدي أيضاً إلى توسيع الاقتصاد، وبالتالي لا تكون الزيادات الضريبية مضرة. إذا توسّع الاقتصاد بصورة كبيرة، يمكن الاستغناء عن الزيادات الضريبية».

اللافت أن أفكار بعثة صندوق النقد لم تنل إعجاب أصحاب المصارف.

نمو الوظائف على المدى البعيد يتطلب استقراراً اجتماعياً

ضمن سلّة متكاملة. العناصر التي يتحدث عنها صندوق النقد «يغذي بعضها بعضاً»، إذ إن «زيادة الإنفاق

حاجات لبنان، في رأي صندوق النقد الدولي، تشمل إصلاح سوق العمل من أجل خلق فرص في سوق العمل النظامي للعمال الأقل مهارة، وذلك من خلال برامج اجتماعية وبرامج حكومية على المدى القصير. أما على المدى البعيد، فعلى لبنان أن يطوّر قطاعات ذات قيمة مضافة مرتفعة لامتصاص تدفقات طالبي العمل الجدد من فئة العمال المهرة، علماً بأن غالبيتهم تبحث عن فرص العمل خارج لبنان». الصندوق يرى أن «نمو الوظائف على المدى البعيد يتطلب استقراراً اجتماعياً على المدى البعيد أيضاً».

أما التعديلات الضريبية التي يقترحها الصندوق، والتي تركزت في التقارير الأخيرة خلال السنتين الماضيتين، فهي تشمل إقرار الضريبة على الأرباح العقارية، وزيادة الضريبة على الفوائد، وزيادة الضريبة على أرباح الشركات، ولم يبق من وصفات الصندوق الجاهزة، سوى زيادة الضريبة على المحرقات (ديزل وبنزين)، وزيادة ضريبة القيمة المضافة بمعدّل 1%.

وقت مناسب للتطبيق؟

خلفية هذا الأمر واضحة لصندوق النقد، لكن في رأي حاصباني، فإن تقديم هذه الطروحات لا يشير إلى إمكان تطبيقها بصورة منفصلة عن بعضها بعضاً «فهو يجب أن تكون

الذمم التجارية تقفز

يقول رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، إن اللقاء مع بعثة صندوق النقد الدولي هو الأول من نوعه، وإن أعضاء البعثة كانوا مستمعين في غالب الأحيان. أبرز ما دار في اللقاء أن البعثة تحدّثت عن ضعف الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، فيما استمعت إلى أوضاع التجارة التي تعاني «ضعف الاستهلاك وتقلص الدورة الاستهلاكية». وعزا شماس هذا الأمر إلى «ضعف القدرة الشرائية للمقيمين في لبنان، وعدم اليقين وعدم الاستقرار السياسي». ويلفت شماس إلى أن النتائج جاءت قاسية على القطاع التجاري، «فقد بدأ التجار يعانون مشكلة سيولة في الأوضاع الطبيعية أو العادية، كانت الذمم الدائنة في السوق، أي الديون غير المسجّلة لدى المصارف، وتبقى ديوناً مسجّلة بين الموردين وتجار الجملة والمفرق، تراوح بين 4 مليارات دولار و5 مليارات، إلى أنها اليوم ارتفعت إلى ما بين 7 مليارات دولار و8 مليارات. هذه الزيادة في الذمم تعني أن تاجر المفرق يعاني كساد البضاعة، وأن تاجر الجملة لا يستطيع تحصيل ديونه من تاجر المفرق، وأن المستورد كذلك يعاني صعوبات في تحصيل أمواله من تاجر الجملة، فيما يدفع مبالغ إضافية هي عبارة عن فوائد مصرفية على خطوط التمويل». «هذا الوضع سبّب صرخة في الأسواق التجارية، وهو ما ركّزنا عليه في الحديث مع بعثة صندوق النقد الدولي» يقول شماس.